

3 أكتوبر 2017

معاليكم ،

أكتب إليكم بناءً على مشاركة حكومتكم في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لدولة البحرين. ولما كان مجلس حقوق الإنسان قد اعتمد مؤخراً التقرير النهائي لاستعراض البحرين في دورته السادسة والثلاثين ، أغتنم هذه الفرصة لمتابعة عدد من المجالات التي أثيرت في تقريرين أعدتهما مكنتي للاستعراض – التجميع بشأن البحرين وموجز تقارير أصحاب المصلحة - والتي أعتبرها بحاجة إلى إيلائها إهتماماً خاصاً على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة حتى الدورة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل. ولدى تحديد هذه المجالات ، نظرت أيضاً في التوصيات التي قدمتها 83 دولة ، وعرض البحرين وردودها ، والإجراءات التي اتخذتها البحرين لتنفيذ التوصيات الـ 156 التي قبلتها خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وتغطي هذه المجالات عدداً من المسائل ويرد بيانها بالكامل في مرفق هذه الرسالة.

أسمحوا لي أن أسلط الضوء على أحد المجالات التي أثيرت خلال استعراض البحرين: التعهد بالنظر في تعديل قانون الجنسية البحرينية لمنح الجنسية لأطفال المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني. هذا إصلاح مهم بشكل خاص للتصدي لخطر أن يصبح أطفال البحرينيات المتزوجات من غير البحرينيين عديمي الجنسية. وإنني أحث البحرين على التعجيل باعتماد التعديلات التي أدخلت على القانون لجعله ممثلاً تماماً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتمكين المرأة البحرينية من منح جنسيتها لأطفالها دون قيود.

كما أنني أشجع البحرين على وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان من أجل تحقيق إجراءات ملموسة في المجالات الواردة في المرفق وتيسير استعدادات البحرين للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من أن إحدى مسؤوليات لجنة التنسيق العليا هي إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان ، إلا أنه لم يتم حتى الآن وضع أي خطة. وينبغي أن يشمل إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من جانب لجنة التنسيق العليا مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة ، ولا سيما منظمات المجتمع المدني ، وعند الاقتضاء ، دعم المنظمات الدولية ، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بقيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة.

معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة

وزير الخارجية

مملكة البحرين

وأشجع البحرين أيضا على تعزيز آلياتها الوطنية للمتابعة ورفع التقارير بشكل شمولي فيما يتعلق بالآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والالتزامات التعاهدية. وينبغي أن تكون هذه الآلية متسقة مع الدليل العملي الذي أصدره مكتبي في عام 2016 بشأن هذا الموضوع والذي يتوفر على الرابط التالي:

[http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR\\_PUB\\_16\\_1\\_NMRF\\_PracticalGuide.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf).

ويرجى العلم بأنني سأشارك بالنصيحة مع جميع الدول الأعضاء أثناء حضورها الدورة الثالثة بهدف مساعدتها على البدء في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في وقت مبكر بعد إجراء استعراضاتها. ومن التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في متابعة العمل هو تقديم تقارير طوعية في منتصف المدة. وإنني أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد سنتين من اعتماد التقرير النهائي. وأتقدم بالتهنئة من البحرين على تقديم هذا التقرير في أيلول / سبتمبر 2014 أثناء الدورة الثانية وأشجع على تقديم تقرير منتصف المدة للدورة الثالثة بحلول سبتمبر 2019.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره لعام 2017 عن أعمال المنظمة (الفقرة 98 من الوثيقة A / 72/1): " تدخل عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الآن دورة جديدة ، مع جدولة جولة من التدقيق لكل من الدول الأعضاء. وسنعمل على تعزيز أهمية توصيات المجلس ودقتها وأثرها ، عن طريق توفير دعم أفضل للدول الأعضاء في التنفيذ ، وتعزيز التعاون مع الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة ، وإنشاء آليات وطنية لرفع التقارير حول حقوق الإنسان ومتابعة ربط الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة."

وإنني أتطلع إلى مناقشة الطرق التي قد يساعد فيها مكتبي البحرين على اتخاذ خطوات عملية في المجالات التي حددتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

زيد رعد الحسين

المفوض السامي لحقوق الإنسان

نسخة لعناية: سعادة السيد عبد الله بن فيصل بن جبور الدوسري

## مساعد وزير الخارجية

### المرفق

## نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان

- النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- إزالة جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما يكفل انعكاس متطلبات الاتفاقية في القوانين والممارسات الوطنية.
- مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما آلياتها المعنية بحقوق الإنسان، وضمان قدرة جميع البحرينيين على التعاون مع هذه الآليات.

## الإطار الوطني لحقوق الإنسان

- ضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات الصادرة عن لجنة البحرين المستقلة لتقصي الحقائق.
- ضمان الإصلاحات التشريعية بحيث تتماشى جميع القوانين البحرينية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن تيسير هذه العملية بخبرة جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة فضلا عن الملاحظات الختامية لمختلف هيئات المعاهدات.
- توجيه دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة للقيام ببعثات في مهمة إلى البحرين علماً بأهمية دورها في مساعدة الحكومات على النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- العمل بشكل وثيق مع خبراء هيئات المعاهدات المعنيين، وخاصة فيما يتعلق بضمان قانون شامل لمكافحة التمييز يفي تماما بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تعزيز استقلالية وفعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس. وفي هذا الصدد، يمكن تعزيز برامج تنمية القدرات بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء آلية وقائية وطنية للتعذيب، بما في ذلك الإسراع في المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

## تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي الساري

أ. المسائل الشاملة لعدة قطاعات

## حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

- إلغاء تعديل القوانين التي تسمح للمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين إذا اتهموا بالإرهاب.
- مراجعة قوانين وممارسات مكافحة الإرهاب لضمان امتثالها لحقوق الإنسان.

### ب. الحقوق المدنية والسياسية

#### الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه

- اتخاذ إجراءات فورية لتخفيف جميع أحكام الإعدام وإقرار الوقف الاختياري الرسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام.
- ضمان التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بشكل مستقل وفوري ودقيق ومقاضاة الأفراد الذين أثبتت مسؤوليتهم لضمان مساءلة الجناة وضمان وصول ضحايا التعذيب إلى العدالة والانتصاف وإعادة التأهيل.

#### إقامة العدل ، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب وسيادة القانون

- مواصلة برامج التدريب الخاصة بالقضاء وموظفي إنفاذ القانون بشأن القوانين الدولية لحقوق الإنسان ، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان ، فضلا عن التزامات البحرين في مجال حقوق الإنسان ، وضمان أن ينعكس هذا التدريب على القوانين ذات الصلة ، والأنظمة التنفيذية ، والأوامر الدائمة والأدلة لاستخدامها في المدارس المهنية المتخصصة<sup>1</sup>.

#### الحرية الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

- إزالة العقوبات والقيود المفروضة على التمتع بحرية التعبير والتجمع مع ضمان ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات والتظاهر السلمي.
- ضمان حماية المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأعضاء المعارضة السياسية من أي أعمال عدوانية ومضايقات وتخويف.
- الامتناع عن اتخاذ تدابير تقييدية أو أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان عن طريق تعزيز الإطار التشريعي لضمان حمايتهم وحماية المجتمع المدني عموما. وينبغي أن يشمل ذلك الإفراج عن جميع المحتجزين بسبب التعبير عن حقوقهم بشكل سلمي وإلغاء التشريعات التي تجرم الأنشطة التي تدخل في إطار الممارسة المشروعة لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.
- حماية استقلال وحرية وسائل الإعلام والصحافة ، بما في ذلك نشر وسائل الإعلام على الإنترنت ، وطرح قانون حرية المعلومات وفقا للمعايير الدولية ، وإلغاء تجريم التشهير.

<sup>1</sup> وللمفوضية عدد من المواد التدريبية للقضاة والمحامين والمدعين العامين ، فضلا عن موظفي إنفاذ القانون ومدراء السجون ، التي يمكن استخدامها للتدريب مع هذه المجموعات على تطبيق مبادئ وقواعد حقوق الإنسان في ممارسة أنشطتهم المهنية اليومية. ومن شأن إنشاء أو تعزيز آليات المساءلة الداخلية أن يساهم أيضا في التطورات الإيجابية في هذا المجال.

- النظر في إنشاء آلية حماية للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بموجب القانون وبمشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان<sup>2</sup>
- النظر في إصلاح سياسي ملموس يهيئ الظروف التي تعزز المصالحة وعملية سياسية شاملة تقوم على احترام الحقوق والتطلعات المشروعة لجميع المواطنين. وينبغي أن تكون هذه الإصلاحات متسقة مع التزامات البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان ، وأن تنفذ توصيات لجنة البحرين المستقلة للتحقيق.

### حظر جميع أشكال الرق

- مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

### ج. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### الحق في الصحة

- تعزيز فرص الحصول على الخدمات الصحية ، ولا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين الأجانب.

#### الحق في التعليم

- تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز الوعي بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني ، بما في ذلك إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج المدرسية.
- مواصلة دعم التقدم المحرز في تعليم الفتيات والنساء وزيادة تنوع خياراتهن التعليمية والمهنية ، من خلال ضمان منح المرأة فرصا في نظام التعليم العالي ، على سبيل المثال المنح الدراسية والتنسيب الدراسية.

### د. حقوق أشخاص محددين أو مجموعات محددة

#### نساء

<sup>2</sup> ويمكن أن تستفيد هذه الآلية من الخبرة الملموسة المتاحة في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم حيث أنشأت المفوضية مكاتبها.

- تعزيز المساواة بين الجنسين باتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية والعامه ومناصب صنع القرار.
- القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة بتعديل القوانين ذات الصلة ، مثل قانون العقوبات ، وتجريم الاغتصاب الزوجي وتنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية 2013-2022.

#### المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخليا

- ضمان سلامة وأمن وكرامة العمال المهاجرين الأجانب ، بحيث تكون محمية من خلال اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى.

#### الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

- اتخاذ تدابير لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، عن طريق دعم إدماجهم في المجتمع البحريني وتعزيز الدعم التعليمي والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

#### الأشخاص عديمي الجنسية

- إنهاء ممارسة الإبطال التعسفي للمواطنة ، خاصة عندما يجعل ذلك الأفراد عديمي الجنسية ويجبرهم على المنفى. وينبغي أن تكون حقوق المواطنة متسقة مع القواعد والمعايير الدولية.
- تعديل قانون المواطنة لتمكين المرأة من نقل جنسيتها إلى أطفالها دون قيود وعلى قدم المساواة مع الرجل ، بمن فيهم أطفال البحرينيات المتزوجات من أجانب.